جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية
السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 3: ماهية للحكم الراشد

مقدمة:

يشكل مفهوم الحكم الراشد مقاربةً سياسية حديثةً في إدارة المجتمعات من منظور الحكامة والرشادة، فهو يرتكز على قيمِ ومؤشراتِ الجودة السياسية الهادفة إلى الاستثمار الأمثل في الموارد المادية والبشرية والمعرفية للدولة، بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والشفافية والفعالية، عن طريق إقرار سيادة القانون والنزاهة والتناوب على الحكم وتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة والمساءلة وإدارة الدخل والنفقات وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف السياسية والسياسات الوطنية. وهذا يعني أنه يجب إدارة الدولة وفقًا للمبادئ التي تم تعلمها لتعزيز الدعم العام والثقة بين الأشخاص وثقة المجتمع الوطني.

من منظور تاريخي عميق، يمكننا أن نرى كيف استمر البشر على مر العصور في السعي نحو الحكم الراشد، الذي يعتبر رمزًا للعدل والتقدم والاستقرار في المجتمعات. يوعود تاريخ الحكم الراشد إلى قرون مضت، فحتى في العصور القديمة كانت هناك مبادئ وقيم تحكم شكل الحكم وسلوك الحكام. ومع مرور الزمن تطورت تلك المبادئ وتعززت، فظهرت نماذج متعددة للحكم الراشد في مختلف الثقافات والأنظمة السياسية .إن الحكم الراشد له أهمية كبيرة جدًا في مجال السياسة والحكم، حيث يمثل الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمعات القوية والمستقرة. فعندما يكون هناك حاكم راشد وعادل يسعى لخدمة شعبه والعمل من أجل رفاهيته، يتحقق العدل والتقدم والسلام في المجتمع. إن الحكم الراشد يتطلب أيضًا مبادئ ومكونات محددة تؤمن استقرار النظام السياسي وتحافظ على التوازن بين القوى المختلفة.

الكفاءات المستهدفة: بعد نهاية المحاضرة سيتمكن الطالب من:

– المشاركة في تعزيز مبادئ الحكم الراشد.

الأهداف السلوكية: بعد نهاية المحاضرة يستطيع الطالب:

– التعرف على مفهوم الحكم الراشد.

– التعرف على مكونات الحكم الراشد.

– استنتاج مبادئ الحكم الراشد.

– استنتاج العوامل التي تؤثر في الحكم الراشد.

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة بـ:

- مفهوم الحكم
- أنواع الحكم في العالم
- أسباب انهيار نظام الحكم

المحتوى التعليمي:

1- تعريف الحكم الراشد

2- مواصفات الحاكم الراشد

3- ابعاد الحكم الراشد

4- أهمية الحكم الراشد

5- مكونات الحكم الراشد

6- مبادئ الحكم الراشد

8-العوامل المؤثرة في الحكم الراشد

1- تعريف الحكم الراشد

هناك عدة تعاريف لمفهوم الحكم الراشد، حيث لم يتفق العلماء والباحثين في تقديم تعريف موحد وشامل لعناصر هذا المفهوم، بحيث يمكن تعميمه على كافة المجتمعات والمجالات، الامر الذي يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

وينطوي تعريف مفهوم الحكم الراشد على تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي حتى تكتمل صورة المفهوم على النحو الذي يمكن أن يجعله واضحا وملما بعناصره وخصائصه.

1-1- التعريف اللغوي:

أ- لفظ "الحكم" في اللغة من الفعل حكم: تولى السلطة وإدارة شؤون الدولة. حكم وفقا للأصول، حكم بالعدل أي قضى بالعدل. والحكم يعني تولي السلطة وإدارة شؤون البلاد. حكم ديمقراطي، حكم مطلق. **(نعمة وآخرون، 2013، ص 311)**

يشير مصطلح الحكم في اللغة الى ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها وشؤون المجتمع وما ارتبط به من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

ب- لفظ "الراشد" و"الراشد" من فعل رشد أي اهتدى واستقام. ورشيد تعني صائب، سليم، حكيم. سياسة رشيدة أي مطابقة للعقل والحق والصواب. **(نعمة وآخرون، 2013، ص 555)**

مصطلح الراشد أو الراشد في اللغة تشير الى الاستقامة والاعتدال والصواب والاهتداء الى الحق. وعليه فإن الحكم الراشد أو الحكم الريشد تعني تولي السلطة وإدارة شؤون البلاد أو المؤسسة على نحو صالح وصائب ومستقيم.

1-2- التعريف الاصطلاحي:

وردت عدة تعاريف اصطلاحية لمفهوم الحكم الراشد، وذلك حسب الخلفية النظرية والمؤسساتية، حيث يعرفه البنك الدولي بأنه ممارسة السلطة السياسية في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. **(توفيق، 2005، ص 27)**

وتجدر الإشارة الى أن صندوق النقد الدولي في المقابل للمفهوم الحكم الراشد استخدم مفهوم الحكم السيئ إشارة الى مظاهر التفرد في الحكم والسلطة وشخصنتها والفساد في المؤسسات التي تدير شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

كما يشير مفهوم الحكم الراشد إلى إدارة الدخل والنفقات والإدارة وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف السياسية والسياسات الوطنية والفوائد للمواطنين. **(Nguyen et al, 2021)**

ويعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، وفي جميع المجالات ويتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وحاجاتهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم. **(Speth, Cheema, 1997)**

في حين تعرفه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بأنه قدرة الدولة على ضمان السلم والاجتماعي، وضمان تطبيق القانون والحفاظ على النظام العام، وتوفير الظروف الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعي وضمان الحد الأدنى من الامن والتامين الاجتماعي.

(شمروخ، 2015، ص 103)

أما (Jan Kooiman) يعرف الحكم الراشد بأنه "عقد اجتماعي يقوم على شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص بغرض إدارة شؤون الحكم والمجتمع بأكثر كفاءة ورشادة". **(بلغالي،2011، ص 49)**

ومن جهة أخرى يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الراشد (2002) "بأنه الحكم الذي يعزز ويحافظ على رفاهية الإنسان ويزيد من قدرات البشر وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً لضمان مصالح جميع الأفراد". **(خطوط، 2021، ص 23)**

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الحكم الراشد هو مصطلح يعبر عن عملية ممارسة السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية وممارسة القانون من أجل إدارة شؤون الحكم والمجتمع ضمانا لمصالح الافراد وتحقيق رفاهيتهم.

فالحكم الراشد في جوهره يشير الى التسيير الجيد والصائب والفعال للموارد البشرية والمادية والطبيعية المجتمع، بالشراكة بين السلطة السياسية الممثلة في الحكومة والشركاء الاجتماعيين الممثلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2- مواصفات الحاكم الراشد:

يعتمد استقرار الدول والحكم على الحاكم وما يتمتع به من سمات الرشد والصلاح، تسعاد بقوة في تسيير الشؤون والموارد بشكل جيد. وتتطلب هذه المسؤولية أن تتوفر في الحاكم الراشد صفات أهمها:

- يجب أن يعمل الحاكم الراشد على تعزيز قيم العدل والمساواة والحرية في المجتمع وتوفير بيئة ملائمة لتنمية وتطور الفرد والمجتمع بأكمله.
- يجب على الحاكم الراشد أن يكون قائدًا حكيمًا وعادلًا، وأن يكون قادرًا على اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذها بكفاءة ومهارة .
- يتعين على الحاكم الراشد أن يعمل بجد لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وبناء نظام قوي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس.
- يجب أني تحلى الحاكم الراشد بروح المسؤولية ويسعى جاهدًا لخدمة الناس وتلبية احتياجاتهم وتحقيق آمالهم.
- تعتبر الحكمة والحكم والقيادة الراشدة سمات أساسية للحاكم الراشد، الذي يسعى دائمًا لتحقيق الخير والازدهار لشعبه ووطنه.
- لا بد للحاكم الراشد أن يكون قدوة للآخرين ومثالاً يُحتذى به.

– يجب على الحاكم الراشد أن يسعى دائمًا لتطوير نفسه وتحسين أدائه وتعلم المزيد عن متطلبات العصر، وأن يكون حازمًا في تطبيق القانون والعدالة ويعكس قيم المجتمع وثقافته.

– الحاكم الراشد هو من يتبنى السياسات الصائبة والبرامج الفعّالة لمواجهة التحديات وتحقيق التقدم والازدهار في المجتمع.

– يعمل الحاكم الراشد على توفير الفرص والامتيازات للجميع وتعزيز الابتكار والابداع والتنوع، مع الحفاظ على ثوابت وقيم المجتمع الإسلامي .

– يجب على الحاكم الراشد أن يعمل مع المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والمؤسسات الأخرى لتحقيق العدالة والتنمية والتقدم في المجتمع.

– الحاكم الراشد يتشارك الرأي والأفكار مع أعضاء فريق عمله.

– الحاكم الراشد الكفء يتقبل الرأي الآخر والانتقاد ولا يتفرد بالسلطة.

– الحاكم الراشد يستشير أعضاء فريقه ولا يتعصب لرايه.

3–أبعاد الحكم الراشد

الحكم الراشد يتضمن عدة أبعاد رئيسية تشكل أساسياته وتوجهاته. ومن أهم هذه الأبعاد:

– **البعد السياسي:** يتعلق بتطبيق مبادئ الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار. ويشمل ذلك تمكين المواطنين من المشاركة في الانتخابات، وتعزيز الحوار السياسي، ووجود مؤسسات سياسية شفافة.

– **البعد الاقتصادي:** يركز على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. من خلال استخدام الموارد بشكل فعّال، وتعزيز الابتكار، وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، ومكافحة الفقر والبطالة.

– **البعد الاجتماعي:** يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقدير حقوق الإنسان. من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وضمان حقوق الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع.

– **البعد البيئي:** يتضمن الاعتناء بالبيئة والتوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. يتطلب هذا البعد تحقيق استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي (biodiversity) والاستجابة لتحديات تغيُّر المناخ.

– **البعد المؤسسي:** يركز على بناء مؤسسات حكومية قادرة على إدارة الموارد بشكل فعّال وشفاف. يتطلب ذلك وجود نظم قانونية قوية وآليات لمراقبة الأداء والمساءلة.

– **البعد الثقافي:** يرتبط بالاحترام والتقدير للتنوع الثقافي داخل المجتمع، وإدماج القيم والتقاليد المحلية في سياسات الحكم.

– **البعد التكنولوجي:** يتضمن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمشاركة، فضلاً عن تحسين إدارة الموارد وتقديم الخدمات العامة.

تعمل هذه الأبعاد بشكل متكامل لتعزيز مفهوم الحكم الراشد، مما يسهم في بناء مجتمعات آمنة، مزدهرة ومستدامة.

(بن مرزوق، 2013، ص ص 147– 153)

4– أهمية الحكم الراشد:

– إن الحكم الراشد له أهمية بالغة الأثر في تحسين تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم، وعلاوة على ذلك، فإنه يلعب دوراً محورياً في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل إمدادات المياه، وأنظمة الصرف الصحي، والطرق، والموانئ، والوصول إلى خدمات الاتصالات والكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم الراشد يعزز إنشاء مرافق عالية الجودة، بما في ذلك المدارس والعيادات، والتي تساهم

بشكل كبير في رفاهة المجتمع. ومن خلال تعزيز الثقة في الحصول على مثل هذه الخدمات، فإنه يزرع شعوراً بالطمأنينة والرضا بين السكان.

– الحكم الراشد يضمن بيئة مستقرة ومواتية للاستثمار، وهو أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. إن التمسك بمبادئ الحكم الراشد يضع الأساس المتين للنمو الاقتصادي المباشر وغير المباشر. وهذا بدوره يمهد الطريق للازدهار والتقدم في مختلف القطاعات، مما يعود بالنفع على الرفاهة العامة للمجتمع ويخلق تأثيراً إيجابياً على الأفراد والمجتمعات.

– الحكم الراشد يعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي. إن تعزيز هذه المبادئ يغرس الشعور بالمسؤولية والنزاهة بين أصحاب السلطة. وهذا يساعد في منع الفساد وإساءة استخدام الموارد والممارسات غير العادلة، مما يضمن في نهاية المطاف مجتمعًا عادلًا ومنصفًا.

–الحكم الراشد تشجع مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار وإشراكهم في إدارة مجتمعاتهم، مما تعزز الشعور بالملكية والتمكين، وهذا يؤدي إلى زيادة المشاركة المدنية والمشاركة النشطة في الشؤون العامة على ديمقراطي قوي.

(Mansoor, 2021, Rahman & Simonson, 2020, Daly, 2022, Brown & Marsden, 2023)

– الحكم الراشد تستلزم يعزز تسيير الجانب المالي للحكومة، إضافة الى تعزيز الإدارة الحكومية التشاركية الموجهة نحو الإجماع، الخاضعة للمساءلة، الشفافة، المستجيبة، الفعّالة، ذات الكفاءة والعادلة، التي تلتزم بسيادة القانون.

– الحكم الراشد يضمن الحد من الفساد وانتشاره، والنظر في وجهات نظر الأقليات، وإشراك الأفراد الأكثر تهميشًا في صنع القرارات السياسية.

– الحكم الراشد يسهم في تعزيز التنمية المهنية داخل قطاع الموارد البشرية، وتحفيز السياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الممارسات المستدامة التي تعطي الأولوية للحفاظ على البيئة. وهذا يشمل تنفيذ السياسات والمبادرات التي تعزز مصادر الطاقة المتجددة، وتقلل من انبعاثات الكربون، وتضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتعمل الهيئة الإدارية التي تدعم الجكم الراشد ضمن الإطار القانوني للدولة، وتظل منتبهة لاحتياجات المواطنين، وتتفوق في تلبيتها بكفاءة.

الحكم الراشد يسهل توفير السلع العامة بشكل سريع ومنظم، مما يضمن سهولة الوصول إلى تطوير البنية الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية، وأنظمة التعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية، كما يشجع الابتكار والتقدم التكنولوجي، ويشجع استخدام التقنيات الناشئة لصالح جميع المواطنين. ومن خلال الحكم الراشد، يمكن للمجتمعات أن تزدهر وتحقق التنمية المستدامة طويلة الأجل، مما يخلق مستقبلًا مزدهرًا وشاملًا للأجيال القادمة. **(Bakhtiar, 2021, Sari2023, Mlambo et al, 2020, Hue and Tung-Wen, 2022)**

إن فهم أهميته الحكم الراشد وتبنيه منهجا لتسيير الشؤون العامة للدولة والمجتمع يَسهِمُ العدالة والمساواة بين الأفراد وتطبيق القوانين بطَرِيقَة تتناسَبُ مع آليات العصر الحديثة. كما يعمل على الحفاظ على استقرار وسلامة المجتمع وتعزيز القِيَم الأخلاقية والانسانية في الحكم. فهو يُعدّ مكونًا مهمًّا لتنظيم العلاقات الاجتماعية وإرساء مبدأ المحبة والسلام بين الافراد، وذلك عبر التوجيه الصحيح لممارسات السلطة والافراد داخل المجتمع في ضوء القيم والمبادئ الفاضلة.

ويعد الحكم الراشد ركيزة أساسية للنمو والتطوير الشامل للمجتمعات، حيث يُسهِم بشكل كبير في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعيَّين وتعزيز الأمن والاستقلال الذاتيَّ لكلِّ الأفراد. كما تتجلَّى أهمية الحكم الراشد في ضرورة تكامل مبادئه مع التحديات والمتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.

5- مكونات الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد على مكونات تعدّ مرتكزات هي:

- الديمقراطية:

تعد الديمقراطية أساسية لأي مجتمع إذ تسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ولا يقتصر دور الديمقراطية على تعزيز الحقوق الإنسانية فقط، بل تمتد لتشمل أيضًا تعزيز الحريات العامة والسياسية للمواطنين، حيث تضمن لهم حقوقهم الأساسية في التعبير وتوفر لهم الفرصة للمشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بمصلحة المجتمع وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة. إن الديمقراطية لها القدرة على تحقيق التوازن بين مختلف القوى والأطراف، وتحقيق التوافق المجتمعي حول قضايا الاهتمام المشترك. وعندما يتم تحقيق التوازن، يتم بناء مجتمع قوي ومتجانس يعمل على تعزيز استقراره ونموه المستدام . الديمقراطية ليست نظامًا سياسيًا، بل هي قيمة حقيقية لأي مجتمع يسعى لتحقيق التقدم والعدالة. إنها تعبر عن إرادة الشعب وتحقق رغباته واحتياجاته، وتضع الأسس القوية لتحقيق مستقبل مزدهر للجميع.. **(سينتومير، 2024؛ كلاوس، 2023)**

هناك علاقة ديناميكية بين الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- الأنظمة الانتخابية:

تعتبر الانظمة الانتخابية آلية تحدد كيفية اختيار الشعب لممثليهم في السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. فهي تشكل الأسس القانونية والإجرائية التي يتم بها تنظيم الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وحساب الأصوات، وتحديد كيفية تمثيل الأقليات في البرلمان أو الحكومة. وتهدف الانظمة الانتخابية إلى تحقيق الشفافية والعدالة والتمثيل العادل لجميع فئات المجتمع. وبصفة عامة، يتم تنظيم الانتخابات في الانظمة الانتخابية عبر وضع قواعد ومعايير صارمة لضمان إجراءات الانتخابات النزيهة والديمقراطية. وتشمل هذه القواعد المراقبة المستمرة للعملية الانتخابية، وتوفير نظام حسابي شفاف ودقيق لجمع وفرز الأصوات، وتوفير فرص متساوية للمرشحين لعرض برامجهم ورؤيتهم للمستقبل .ومن أهم سمات الانظمة الانتخابية المتبعة حول العالم هو توفير التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع. فعند ضمان التمثيل العادل، يتمكن الشعب من اختيار ممثلين يعكسون تركيبة المجتمع بشكل أفضل ويسعون للعمل من أجل مصلحة الجميع . أيضًا، يفترض أن تسمح الانظمة الانتخابية بتمثيل الأقليات وحماية حقوقها، بحيث يكون لها تمثيل فعّال في السلطة التشريعية أو الحكومة . وبصفة عامة، فإن تحقيق الشفافية والعدالة في عمليات الانتخابات يعزز الثقة في النظام السياسي ويعمل على تعزيز مشاركة الشعب في العملية الديمقراطية. وبوجود نظام انتخابي قوي ومنصف ستؤثر في صنع القرار.

إن الانظمة الانتخابية تلعب دورًا حاسمًا في تأسيس أنظمة سياسية ديمقراطية ومستدامة. من خلال ضمان الشفافية والعدالة والتمثيل العادل، يتم تعزيز الثقة بين الشعب والحكومة وتعزيز التنمية الشاملة للمجتمع. وبذلك، تسهم الانظمة الانتخابية في بناء مجتمعات قوية ومزدهرة. **(أمزيان، 2024)**

- اللامركزية:

تشير اللامكزية في السياسة بأنها نظام سياسي يقوم على توزيع السلطة والقرارات بشكل متوازن بين الأفراد أو الجماعات دون تفرقة أو تمييز بينهم وبدون وجود تفوق سلطوي لشخص أو جماعة على الأخرى وعدم التركيز على مركز واحد للقرار وكذا توزيع السلطة والموارد بشكل متساوٍ بين الأفراد. فهي تساعد في بناء بيئة تشجع على التعاون والمساواة بين مكونات المجتمع وتعزز التضامن الاجتماعي كأداة رئيسية في تحقيق

اللامكزية وتعميق حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. تعد اللامركزية نموذجا جديدا للتفكير في تنظيم المجتمعات والنظم الاقتصادية. وتأتي أهميتها ابقدرتها على تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والمشاركة في صنع القرارات وتحقيق الحكم الراشد.

- **نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية:**

يتم تحديد السلطات والصلاحيات والواجبات لأي دولة في إطار النظام الدستوري. كما يتم تأصيل حقوق المواطنين وحمايتها من خلال القوانين والضوابط المنظمة التي تكفل العدالة والمساواة. أذ يتم من خلال ذلك تحديد اختصاصات السلطات الحكومية والصلاحيات الممنوحة لها، وكذلك التزاماتها في إطار النظام الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم تأصيل حقوق المواطنين وحمايتها بواسطة القوانين التنظيمية المنصوص عليها، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة. ولا يمكن الاستغناء عن الفهم الكامل لهذا الموضوع الأساسي الذي يحتاج إلى فهم كيفية تطبيق وتفسير القوانين والدساتير، وتحقيق التوازن بين سلطات الحكم وضمان استقلالية القضاء في حماية حقوق المواطنين **(بشارة، 2022)**

والحكم الدستوري يشير إلى نظام حكم يقوم على احترام الدستور كمصدر أساسي للسلطة والقانون، ويضمن حماية حقوق المواطنين. ويعتبر الحكم الدستوري أساساً لاستقرار الدولة وتحقيق العدالة، حيث يمنح الأفراد الثقة بأن القوانين والسياسات تعتمد على أسس قانونية واضحة. وتكمن أهمية الحكم الدستوري في ضبط سلوك الحكومة وتحديد اختصاصاتها، الأمر الذي يساهم في منع التجاوزات والانتهاكات وضمان حماية حقوق الفرد والمجتمع.

5- مبادئ الحكم الراشد:

تتضمن مبادئ الحكم الراشد الاهتمام العميق بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى تحقيق التوازن الصحيح بين السلطات وضمان حقوق الإنسان. ولا تقتصر هذه المبادئ على الحكم بالقوانين فحسب، بل أيضًا على احترام الحريات العامة، وتعزيز المشاركة السياسية والشفافية في جميع أنحاء البلاد. وتعتبر هذه المبادئ نهجًا مستدامًا لتطبيق القيم الأخلاقية وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع. بناءً على مبادئ الحكم الراشد تتشكل دولة قانونية وديمقراطية، تسعى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل في جميع جوانب الحياة. ومن مبادئ الحكم الراشد ما يلي:

- **الفصل بين السلطات:**

هو أحد المبادئ الدستورية الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد. وقد ارتبط هذا المبدأ باسم الفيلسوف السياسي الفرنسي **Montesquieu (1689- 1755)**[1]، وهذا المبدأ يقصد به توزيع وظائف الحكم الرئيسية على هيئات ثلاث هي **السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية**، حيث تستقل كل منها في مباشرة وظيفتها. فالسلطة التشريعية تشرّع القوانين والسلطة التنفيذية تتولى الحكم والإدارة وتسيير أمور الدولة ضمن حدود تلك القوانين، أما السلطة القضائية فتهدف إلى تحقيق العدل تبعاً للقانون. وتجدر الإشارة هنا الى أن الفصل بين السلطات يعني الفصل التام بينها؛ إذ لا بد من وجود توازن وتعاون بينها واحترام كل سلطة للاختصاصات الوظيفية المنوطة بالسلطة الأخرى. ومن الضروري وجود رقابة متبادلة بين السلطات الثلاث بما يحقق حماية لحقوق وحريات الأفراد. كما أن اختلاف الدول في تطبيق هذا المبدأ أدى إلى ظهور أنظمة سياسية ثلاث هي: النظام المجلسي والنظام البرلماني والنظام الرئاسي.

[1] - فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا. وكان له الفضل في إبراز هذا المبدأ كعامل أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة وللتخلص من الحكومات المطلقة التي تحتكر جميع السلطات.

فإذا الفصل مطلقا بين السلطات فهذا يصف النظام الرئاسي، وإذا الفصل مع وجود تعاون فهذا وصف للنظام البرلماني، وفي حالة هيمنة السلطة التشريعية مع انبثاق السلطة التنفيذية عنها نكون أمام النظام المجلسي.

- الاستقلالية القضائية:

بمعنى أن القرارات القضائية يجب أن تكون حيادية وغير خاضعة لنفوذ السلطات الأخرى (التنفيذية والتشريعية) أو لنفوذ المصالح الخاصة أو السياسية، وعدم السماح لأية جهة بإعطاء أوامر أو تعليمات أو اقتراحات للسلطة القضائية تتعلق بتنظيم تلك السلطة، كما يعني عدم المساس بالاختصاص الأصلي للقضاء، وهو الفصل في المنازعات.

- المجتمع المدني:

يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة (منظمات غير الحكومية، منظمات غير ربحية، نقابات عمالية، منظمات خيرية، منظمات دينية، نقابات مهنية، مؤسسات العمل الخيري....الخ) حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، آو التأثير على السياسات العامة.

- استقلالية وسائل الإعلام:

مهمة الإعلام في المجتمع هي التواصل الحي مع الجمهور، واستقلالية وسائله تؤدي بها إلى لعب دور الرقيب الناقد لكل من القوي السياسية والاقتصادية والسلطات التنفيذية في ممارسة أدوارها، كما تلعب دوراً حاسماً في توفير الفضاء الاجتماعي الذي يُمارس من خلاله حق التعبير بشكل فعّال، كما أن الاستقلالية تعني أيضا الالتزام بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والانتماء للخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة.

- تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة:

الشفافية وسيلة من وسائل المساءلة والمحاسبة، كما أن المساءلة لا يمكن أن تتم بالصورة المرجوة والفاعلة دون ممارسة الشفافية وغرس قيمها، وتظل الشفافية والمساءلة حق من حقوق المواطن تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الحكم الراشد وترسيخ قيمه بالمجتمع. ويجب على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للمراجعة والرقابة والمحاسبة من العمل وبشكل مخطط ومدروس ومتجانس ومتكامل ومتضامن من أجل محاربة ومكافحة الفساد وغرس قيم الشفافية والمساءلة والنزاهة بالمجتمع.

- المشاركة المجتمعية في الرقابة وحقوق الإنسان والمواطنة:

المشاركة تعني أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، كما تؤدي المشاركة المجتمعية في صنع القرارات إلى تضاؤل الفساد وبخاصة عندما يطالب المجتمع بوجه عام باعتماد النزاهة والشفافية وتطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة، كما أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان نؤدي إلى إرساء العدالة وتحقيق السلام داخل المجتمع. **(بوصنوبرة، 2021)**

تُعتبر مبادئ الحكم الراشد أساسًا لبناء المؤسسات الديمقراطية، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز شفافية العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة بمساواة لجميع المواطنين. إن الحكم الراشد ليس مجرد مفهوم أو فكرة، بل هو عبارة عن مبدأ يجب أن يتجلى في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. يعتبر الالتزام بمبادئ الحكم الراشد أحد العوامل التي تحقق نجاح أي نظام ديمقراطي وتحافظ على استقراره.

يعكس الحكم الراشد قدرة الحكومة على تفعيل دور المواطنين في صنع القرار، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في العملية السياسية. إن تعزيز دور المواطن يعني تمكينه من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتوفير البيئة الملائمة للتعبير عن آرائهم. ومن خلال هذا التفاعل والتعاون بين الحكومة والمواطنين، يتم تقوية النظام الديمقراطي وتعزيز استقراره. إلى جانب ذلك، تسعى مبادئ الحكم الراشد إلى فصل السلطات وتوازنها، حيث تحمي حقوق المواطنين وتضمن ألا تتراكم السلطة في يد فئة معينة أو جهة واحدة. يتطلب تحقيق هذا الهدف تطبيق نظام مناصفة التوزيع للسلطة وتوفير الرقابة اللازمة لضمان عدالة هذا التوزيع. ومن خلال هذا العمل الجماعي والتوازن في السلطات، يتم تعزيز المساواة والعدالة في المجتمع.

بشكل عام، يمكن القول إن مبادئ الحكم الراشد تلعب دورًا حيويًا في بناء المؤسسات الديمقراطية. إنها تعطي الأساس للحكم الراشد والعدالة والمساواة في المجتمعات. ومن خلال تفعيل هذه المبادئ وتطبيقها بشكل صحيح، يمكن للأمم الوصول إلى مستويات أعلى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة. فبناء المؤسسات الديمقراطية قائم على أساس مبادئ الحكم الراشد، وهو مسؤولية جميع الأعضاء في المجتمع لضمان استدامتها وتطويرها.

7- العوامل المؤثرة على الحكم الراشد

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** للعوامل الاجتماعية والثقافية دوراً حيوياً وحاسماً في تشكيل الحكم الراشد في أي مجتمع. فالقيم والمعتقدات التي تترسخ وتتجذر في النفوس والعقول تؤثر بشكل كبير وعميق على قرارات الحاكم وصياغة سياساته وإدارة شؤون البلاد. في هذا السياق، فإن المجتمعات التي تتميز بالروح الجماعية القوية، فإن المصالح العامة والجماعية تكون هي المحور الأساسي لاتخاذ القرارات الحكومية، فالتركيز يكون على المصلحة الجماعية والتنمية المستدامة وتحقيق التوافق والتضامن بين أفراد المجتمع. أما في المجتمعات ذات الطابع الفردي التنافسي، فإن الحرية الفردية والمصلحة الشخصية يمثلان القيم والأهداف لدى الأفراد وقد يؤديان إلى منافسات قوية وسباقات على السلطة والثروة. وإضافة لذلك، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً فعالاً وحاسماً في ترقية وتحسين جودة الحكم الراشد، فعلى سبيل المثال، مستوى التعليم المتقدم والمعرفة الواسعة يمنح الحاكم إجابات دقيقة ومدروسة لمشاكل البلاد وتحدياتها المستقبلية، وبالتالي تحسين جودة الحكم ومؤشرات الرفاهية العامة. وكذلك، فإن مكافحة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية تمنح الفرصة المتساوية للجميع وتعزز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الاقتصادي، وهذا يترجم قدرة الحاكم على اتخاذ القرارات الصائبة والعادلة والمتوازنة التي تلبي تطلعات الشعب. لذا، يمكن القول أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لها دور كبير في بناء وتطوير وتعزيز الحكم الراشد وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة.

العوامل السياسية والقانونية: تتدخل العوامل السياسية والقانونية بشكل أساسي في تحقيق وتشكيل الحكم الراشد، حيث يضمن القانون السياسية الفعالة توفير الأساس القوي الذي يمكن للحاكم من خلاله تحقيق العدالة وتحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع. حيث تشمل التشريعات والسياسات الحكومة في التسيير، وفاعلية الأجهزة القانونية والإدارية، وكذلك الاستقلالية في القضاء. ومن المهم أيضًا تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تسهم هذه العوامل في بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على تحقيق مبادئ الحكم الراشد وضمان استمراريته. ومن خلال ذلك، يتم تعزيز النظام القانوني وتقوية الهياكل السياسية لتحقيق المزيد من العدالة والتنمية والاستقرار في المجتمع. وهذا سيؤدي إلى بناء دولة قوية وديمقراطية. مما يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتعايش السلمي بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

9- تأثير الحكم الراشد على المجتمعات:

تؤثر الحكومة الراشدة بشكل كبير جدًا على المجتمع من خلال توفير بيئة مستقرة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا السياق، تسعى الحكومة الراشدة بكل جهودها إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في بناء مستقبل أفضل للمجتمع والدولة. من خلال تحقيق هذا الهدف، يتمكن الحاكم الراشد من رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين جودة حياتهم، حيث يعمل على توفير فرص العمل الكافية والأجور العادلة والخدمات العامة الملائمة. تعزز الحكومة الراشدة أيضًا الثقة في الحكومة لدى المواطنين، حيث ترتكز على المبادئ الأخلاقية والمعايير القيمية في أداء وظائفها. وبفضل هذا النهج، يشعر المواطنون بالأمان والاستقرار والعدالة، مما يعزز العلاقة بين المواطن والسلطة الحاكمة ويعمل على تعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي. إضافة ذلك، تلعب الحكومة الراشدة دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال تنفيذ سياسات عادلة ومتوازنة، تعمل الحكومة الراشدة على ضمان المساواة في الفرص والعدالة في التوزيع، وتسعى للتخفيف من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة في المجتمع. ويتفاعل الحكم الراشد بشكل إيجابي تمامًا مع القيم والمبادئ الثقافية للمجتمع، حيث يعتبر التنوع الثقافي غنىً ورأس مال للتنمية المستدامة. فالمواطنون يتعايشون من خلفيات ثقافية متنوعة في بيئة تعمل على تعزيز التسامح والاحترام المتبادل، وبفضل هذا التوجه الحضاري المتقدم، تحقق الحكومة الراشدة الوحدة الوطنية وتعزز التعاون الدولي والحوار الثقافي. تعتبر الحكومة الراشدة العمود الذي يقوم عليه بناء مجتمع أفضل وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية التي يصبو إليها الجميع.

خاتمة:

ومن أجل تحقيق الحكم الراشد، يجب أن تؤخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في تطوره وتحقيقه. فعلى سبيل المثال، يؤثر التعليم والثقافة في نضج ووعي الحاكم وقدرته على اتخاذ القرارات الحكيمة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب القيم الأخلاقية والمبادئ السياسية دورًا حاسمًا في توجيه سلوك الحاكم وتحقيق الحكم الراشد .لقد شهد التاريخ العديد من الأمثلة على الحكم الراشد، حيث تراوحت بين الحكّام الذين تجاوزوا الحدود الجغرافية وهم رموز للإنصاف والعدل، وبين الحكّام الذين قادوا شعوبهم نحو التقدم والرفاهية، وبنوا مستقبلًا مشرقًا لأجيالهم. يمكن أن نستوحي من هذه النماذج التاريخية العظيمة العديد من الدروس والأفكار حول كيفية تعزيز الحكم الراشد في زماننا الحاضر.

نشاط:

س1) اجب عن الأسئلة الاتية بـ صح أو خطأ

- الحكم الراشد هو ممارسة السلطة من طرف شخص واحد منتخب من الشعب.....
- الحكم الراشد أن يكون تسيير شون الدولة في يد مجموعة من الافراد منتخبين من الشعب.....
- الحكم الراشد ان يكون تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو لا مركزي.....
- الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.....
- الحاكم الراشد يتفرد باتخاذ القرار لأنه الشخص الاقدر على ذلك.....

س2) احتر الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات

1- - البعد الاقتصادي للحكم الراشد هو:

- تحقيق الديموقراطية في تسيير موارد للدولة
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي
- تحقيق الشفافية في تسيير شؤون الدولة
- تحقيق الكفاية والاستقرار الاقتصادي

2- يُعدّ من مكونات الحكم الراشد ما عدا:

- الديمقراطية
- الأنظمة الانتخابية
- استقلالية السلطات
- اللّامركزية

3- من مبادئ لحكم الراشد:

- الفصل بين السلطات
- نظام الحكم الدستوري
- اللّامركزية
- الأنظمة الانتخابية

س3) كيف يؤثر الحكم الراشد على استقرار وتطور المجتمع ؟

قائمة المراجع:

أمزيان، محمد (2024). المشاركة في الانتخابات العامة بين التنظير الفقهي والدراسات الإبستقراطية: مقاربة مقاصدية أخلاقية، *Journal of Islamic Ethics*، 1-34

- بن مرزوق، عنترة. (2013). الحكم الراشد بين مكوناته التاسيسية وابعاده الأساسية. *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة عاشور زيان، الجلفة، 2(2)، 136- 155

بشارة, عزمي (2022). الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة .2020 .

بوصنوبرة، عبد الله. (2021). الحوكمة (الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قالمة

توفيق، راوية. (2005). الحكم الراشد والتنمية في افريقيا. دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. ط 1. القاهرة. معهد البحوث والدراسات الافريقية.

جرود، منال. (2022). مفهوم الحكم الراشد. https://political-encyclopedia.org/dictionary

خطوط، رمضان. (2021). محاضرات في الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة

دباغي، سارة. (2018). آليات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الراشد وترقيته في الجزائر. رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

سينتومير, إيف (2024). الديمقراطية المستحيلة؟ السياسة والحداثة عند فيبر وهبرماس .2024 .

شتيوي، علي. (2023). الحكم الراشد من منظور مؤسسات بروتن وودز. ط 1. ورقلة. الجزائر. دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

شمروخ، مرفت جمال الدين. (2015). الحكم ومنظمات المجتمع المدني. مصر. دار الكتب والوثائق القومية

كلاوس، فون بايمه. (2023). من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/from-post-democracy-to-neo-democracy.aspx

محمد بلغالي. (2011). الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية. *مجلة دراسات استراتيجية*، 14، مركز البصيرة للبحوث وللاستشارة والخدمات التعليمية، (14). 46- 73

لوعيل، رفيق. (2022). اللامركزية المحلية ودورها في إرساء ركائز الملك الراشد، مجلة المعايير، 2022، 13)1)، 911- 929

نعمة، أنطوان وآخرون. (2013). المنجد في اللغة العربية المعاصرة. ط 4. بيروت. لبنان. دار المشرق للنشر والتوزيع

Bakhtiar, B. (2021). Accountability and Transparency in Financial Management of Village Fund Allocations in Achieving Good Governance. *Atestai Jurnal Ilmiah Akuntansi*, 4(2), 230 -245

Brown, I. & Marsden, C. T. (2023). Regulating code: Good governance and better regulation in the information age. The MIT press. Cambridge Massachusetts. London. England

Daly, S. Z. (2022). How Do violent politicians govern? The case of paramilitary-tied mayors in Colombia. *British Journal of Political Science*, 52, 1852- 1875

Hue, T. H. H., & Tung-Wen Sun, M. (2022). Democratic governance: Examining the Influence of citizen participation on local government performance in Vietnam. International Journal of Public Administration, 45(1), 4-22.

Mansoor, M. (2021). Citizens' trust in government as a function of good governance and government agency's provision of quality information on social media during COVID-19. *Government information quarterly*.

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0740624X21000332

Mlambo, V. H., Zubane, S. P., & Mlambo, D. N. (2020). Promoting good governance in Africa: The role of the civil society as a watchdog. Journal of Public Affairs.

Nguyen, Cuong Viet,et all. (2012). Do good governance and public administration improve economic growth and poverty reduction? The case of Vietnam. International public management journal, 24, (1), 131-161

Rahman, K. S. & Simonson, J. (2020). The Institutional Design of Community Control. California Law Review.

Speth. G; Cheema. J. (1997). Governance for sustainable human development. United Nations development programme one United Nations. New York. USA https://digitallibrary.un.org/record/3831662?ln=en&v=pdf